عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

اعتقالات في صفوف «الشباب» الصومالية بعد تهديدها بهجمات في رمضان

مقديشو ـ د.ب.أ: ذكرت هيئة الاستخبارات الوطنية والأمن الصومالية امس أن قوات الأمن اعتقلت أكثر من 60 شخصا يشتبه أنهم أعضاء في جماعة «الشباب» المرتبطة بتنظيم القاعدة.
وقال مسؤول استخباراتي بارز لوكالة الانباء الألمانية طلب عدم الكشف عن هويته إنه جرى مصادرة أسلحة وذخيرة وعبوات ناسفة خلال عمليات بحث في الاحياء الجنوبية والشمالية من العاصمة مقديشو وضواحيها حيث نعتقد أن فلول جماعة الشباب يختبئون هناك.
وجاءت هذه المداهمات بعد يوم من تهديد «الشباب» بمهاجمة كينيا المجاورة خلال شهر رمضان بالاضافة إلى القوات الكينية المتمركزة في جنوب الصومال.

النقابة الأميركية للموظفين الحكوميين قالت إن بينهم 750 ألفا في "البنتاغون"

القرصنة المعلوماتية طالت جميع الموظفين الفيدراليين في أميركا

برلين توقف التحقيقات بشأن تنصت الاستخبارات الأميركية على ميركل

عواصم ـ وكالات: أكدت نقابة أميركية ان قراصنة المعلومات الذين اخترقوا قواعد بيانات للحكومة الأميركية حصلوا على معلومات شخصية تتعلق بكل الموظفين الفيدراليين في الولايات المتحدة.
وقالت النقابة الأميركية للموظفين الحكوميين في رسالة الى السلطات امس الاول، ان القراصنة ـ الذين يشتبه بحسب وسائل اعلام أميركية انهم مرتبطون بالصين ـ حصلوا على أرقام بطاقات الضمان الاجتماعي لجميع الموظفين الفيدراليين.
وجاء في الرسالة انه «اصبح في حوزة القراصنة كل البيانات الشخصية لكل موظف فيدرالي، لكل متقاعد فيدرالي، ولما يصل الى مليون موظف فيدرالي سابق».
وكانت الحكومة الأميركية أعلنت الاسبوع الماضي رصد عملية قرصنة للبيانات الشخصية لأربعة ملايين موظف فيدرالي.
ويبدو ان الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع «البنتاغون» والبالغ عددهم 750 ألف شخص من بين الاشخاص الذين شملتهم القرصنة.
وسلط هذا الحادث الضوء على القدرات المحدودة للدفاع الالكتروني الأميركي وهو ما تسعى الادارة الأميركية الى التصدي له.
وأكد رئيس النقابة الأميركية للموظفين الحكوميين، ديفيد كوكس ان ارقام الضمان الاجتماعي لم تكن مشفرة عندما حفظت في قاعدة البيانات ما يشكل «ثغرة فاضحة في الأمن الرقمي ولا يمكن الدفاع عنه».
وبحسب النقابة فإن البيانات التي حصل عليها القراصنة تتضمن خصوصا عناوين الموظفين وتواريخ ميلادهم ورواتبهم وبيانات عسكرية لكل هؤلاء الموظفين.
من جهته، أكد جوش ايرنست المتحدث باسم البيت الابيض ان «مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي آي) لايزال يحقق بالتعاون مع خبراء فنيين حول الهدف المحدد لهذا التوغل»، مضيفا بالقول «لقد بدأنا الاتصال مع الاشخاص الذين نعتقد في هذه المرحلة ان القرصنة طالتهم».
على صعيد آخر، أعلنت النيابة العامة الألمانية وقف التحريات بخصوص اتهامات وجهتها لوكالة الأمن القومي الأميركي (ان اس ايه) بالتنصت على الهاتف المحمول للمستشارة الألمانية انجيلا ميركل.
وقال النائب العام الالماني، هارالد رانغه، في مقر النيابة العامة في مدينة (كارلسروهه) ان الاتهامات الموجهة لأجهزة المخابرات الأميركية بالتنصت على الهاتف المحمول للمستشارة ميركل «لا تتناسب مع قوانين العقوبات ولم يتم التأكد من صحتها» الأمر الذي كان سببا في إيقافها.
يذكر ان قرار النيابة العامة لم يأت مفاجئا بسبب الشكوك التي ساورت النيابة العامة منذ البداية بخصوص مغزى التحري ضد أجهزة المخابرات الأميركية.
وكانت مجلة «دير شبيغل» الالمانية قد كشفت في اكتوبر 2013 ما بات يعرف لاحقا بـ «فضيحة تنصت» وكالة الأمن القومي الأميركي على الهاتف المحمول للمستشارة الألمانية، وهو الأمر الذي أثار ضجة في الأوساط السياسية والحزبية والشعبية الألمانية وكان سببا في برود في العلاقات الديبلوماسية بين برلين وواشنطن.

البيت الأبيض يراجع سياسة إعادة الرهائن الأميركيين

عواصم ـ وكالات: أعلن البيت الأبيض أن فريقا مختصا يقوم بمراجعة سياسة تأمين عودة الرهائن الأميركيين سالمين إلى الولايات المتحدة.
وقال المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض جوش إيرنست، في الموجز الصحافي، امس الاول ان «ما أقره الرئيس باراك أوباما وما يعمل عليه فريقه دون كلل هو مراجعة العملية التي تنفذها الإدارة في تعاملها مع هذه القضايا، وطرق التواصل مع عوائل الرهائن».
وتابع: «أعتقد أن ما أقررناه هو أن هنالك بعض الإصلاحات التي يمكن أن ننفذها والتي ستقوم بدمج أفضل عناصر الحكومة الاتحادية والتي تعمل بشكل جدي لتأمين إطلاق سراح الرهائن الأميركيين».
جاء ذلك بعد انتقاد الضابط السابق في القوات الخاصة، المقدم جيسون آمرين، للعلاقات بين مكتب التحقيقات الاتحادية (إف بي آي) ووزارة الدفاع (البنتاغون)، واصفا اياها بالـ «مختلة» وذلك في معرض شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الأمن القومي والعلاقات الحكومية.

طهران: أميركا لفقت وثائق تتهمنا بإجراء تجارب ذات بعد عسكري

واشنطن «واثقة» من سرية المفاوضات حول «نووي إيران»

ممثلو إيران والقوى الست الكبرى خلال جولة محادثاتهم النووية في ڤيينا امس (أ.ف.ب)

جولة مفاوضات جديدة في ڤيينا على مستوى مساعدي وزراء خارجية طهران ودول «5 + 1»

عواصم ـ وكالات: بدأت ايران والقوى الكبرى في ڤيينا امس مباحثات نووية على مستوى مساعدي وزراء الخارجية والمديرين السياسيين للتوصل لصياغة اتفاق نهائي 30 يونيو الجاري، فيما أكدت الولايات المتحدة ثقتها في سرية المفاوضات بين الجانبين، وذلك غداة فتح السلطات السويسرية والنمساوية تحقيقات حول شبهات تجسس معلوماتي في فنادق استضافت جلسات من هذه المفاوضات.
وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، جيفري راثكي، ان الإدارة الأميركية «على علم بالتحقيقات التي تجريها سويسرا والنمسا»، مشيرا الى ان الدول الثلاث تربطها «علاقات عمل وثيقة»، ولكن من دون ان يفصح عما اذا كان سيحصل تعاون قضائي بين واشنطن وڤيينا وبرن بشأن هذه القضية.
وجدد راثكي، ثقة واشنطن في سرية المفاوضات الجارية منذ خريف 2013 بين الدول الكبرى وايران والتي جرى القسم الأكبر منها في فنادق كبرى في جنيف ولوزان ومونترو وزوريخ بسويسرا وڤيينا.
وأضاف: «لقد اخذنا ونأخذ إجراءات لضمان ان التفاصيل السرية والحساسة للمفاوضات تبقى في إطار سرية الجلسات المغلقة».
وقالت النيابة العامة السويسرية، مؤخرا، انها فتحت في مايو الماضي تحقيقا جزائيا ضد مجهول حول شبهات بالتجسس المعلوماتي في فنادق خلال المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، مؤكدة بذلك معلومات للتلفزيون السويسري «ار.تي.اس».
وأشارت النيابة الى انها «ضبطت معدات معلوماتية في إطار عملية تفتيش في 12 مايو» الفائت، مضيفة ان الحكومة السويسرية أعطت موافقتها على هذا الإجراء وان تدخل النيابة «في حالة التجسس المعلوماتي يأتي بناء على تقرير رسمي من جهاز الاستخبارات السويسري».
في غضون ذلك، أكد مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، رضا نجفي أن «أجهزة التجسس الأميركية لفقت وثائق ضد البرنامج النووي الإيراني».
وجاءت تصريحات نجفي ردا على تصريحات مندوبة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ڤيينا، لورا كنيدي، والتي قالت خلال اجتماع حكام الوكالة، امس الأول، إن «إيران لم تقدم بعد إجابات عن أسئلة طرحتها الوكالة منذ فترة طويلة بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي خاصة قبل عام 2003».
وقالت كنيدي إنه «من المهم أن تنفذ طهران البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية الذي يجيز لمفتشي الأمم المتحدة في ظل ظروف معينة زيارة المواقع حتى وإن أخطروا سلطاتها قبل الزيارة بساعتين فقط».
ورفض نجفي اتهام واشنطن لإيران بإجراء تجارب نووية ذات بعد عسكري، قائلا إن بلاده «لا تعترف بهذه القضية، حيث إننا قد أعلنا في مناسبات مختلفة أن هذه الوثائق مزورة وأن أجهزة التجسس الأميركية قامت بتلفيق الوثائق وأن القضية الأخيرة المطروحة في المحاكم الأميركية تحت عنوان «العمليات الوطنية تؤكد هذا الأمر».
وبحسب نجفي، فإن «إيران ترى أنه إذا استمرت الإرادة السياسية لدى الأطراف المتفاوضة معنا، وبقيت ملتزمة بالعناصر المتفق عليها، فمن الممكن التوصل إلى اتفاق قبل آخر يونيو».
من جهة اخرى، نفى مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبداللهيان وجود محادثات بين بلاده والولايات المتحدة حول القضايا الإقليمية، مؤكدا أن المحادثات بين الجانبين تقتصر على البرنامج النووي الإيراني.
وقال عبداللهيان في تصريحات نقلتها قناة «برس تي في» الإيرانية إن «إيران تناقش القضايا الإقليمية مع جيرانها فقط، ومحادثات إيران مع القوى العالمية الست تتركز فقط على القضية النووية، وليست لدينا أي مفاوضات مع الولايات المتحدة حول قضايا الشرق الأوسط».
وأضاف أن القضايا الإقليمية يمكن حلها فقط بمساهمة جميع الدول في المنطقة، لافتا إلى أن الدول الإقليمية يمكنها أن تلعب دورا محوريا للمساعدة في إرساء السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.
وتابع: «نتعاون ونجري حوارات مع جيراننا وأصدقائنا حول الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة».

عاقبهم بغرامات مالية وأحكام سجن متفاوتة

القضاء البحريني يسقط جنسية 56 متهماً بـ «الإرهاب»

المنامة ـ بنا: قضت المحكمة الكبرى الجنائية في مملكة البحرين بإسقاط جنسية 56 متهما على خلفية الانضمام الى جماعة إرهابية، بالاضافة الى معاقبتهم بأحكام سجن متفاوتة، مع تبرئة أربعة متهمين آخرين.
ونقلت وكالة انباء البحرين الرسمية «بنا» عن المحامي العام احمد الحمادي رئيس نيابة الجرائم الإرهابية، قوله مساء أمس الأول، ان «المحكمة قضت بسجن خمسة متهمين بالمؤبد ومعاقبة 22 متهما بالسجن لمدة 15 عاما ومعاقبة 29 آخرين بالسجن مدة 10 سنوات وآخر بالسجن مدة ثلاث سنوات»، فضلا عن «تغريم كل منهم 500 دينار وإسقاط الجنسية عنهم جميعا عدا المتهم الثالث وبراءة أربعة متهمين».
وكانت النيابة العامة قد أسندت إلى المتهمين أنهم في غضون الفترة من 2012 حتى ديسمبر 2013 قام المتهم الأول بتأسيس وتنظيم وإدارة جماعة على خلاف القانون اتخذت من الإرهاب وسيلة لها في تحقيق أغراضها، وقام بتحديد أنشطتها وخططها في استهداف أفراد الشرطة، والمواقع الحيوية، والأمنية، واحدى السفارات، بغرض إشاعة الفوضى، وإثارة الفتن.
كما اسندت النيابة العامة الى باقي المتهمين جميعا الانضمام إلى تلك الجماعة الإرهابية مع علمهم بأغراضها، وتلقيهم الأموال اللازمة لذلك والأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات، وتخزينها داخل المملكة، وحيازتهم مواد متفجرة وأسلحة نارية وذخائر، بقصد استخدامها في أنشطة تخل بالأمن وتنفيذا لغرض إرهابي، والتدرب عليها على أيدي عناصر أجنبية لبعضهم، بقصد استخدامها في جرائم إرهابية، وقيام سبعة متهمين باستيراد مواد متفجرة وأسلحة نارية وذخائر، تنفيذا لغرض إرهابي، واعانتهم متهمين بجرائم جنايات على الفرار من وجه القضاء مع علمهم بارتكابهم تلك الجنايات، بمساعدتهم على الهروب خارج البلاد، من غير المنافذ القانونية.
وأحالت النيابة جميع المتهمين، ومنهم ثلاثة وثلاثون متهما محبوسا، إلى المحكمة الكبرى الجنائية الدائرة الأولى مع الأمر بالقبض على المتهمين الهاربين.

ليبرمان يدعو لشن هجوم واسع لردع صواريخ القطاع

إسرائيل: لا اتهامات جنائية للجنود قاتلي الأطفال خلال الحرب على غزة

عواصم ـ وكالات: قال الجيش الإسرائيلي ان قتل جنودها لأربعة أطفال فلسطينيين في غارة جوية على شاطئ في غزة خلال الحرب على القطاع العام الماضي، حدث نتيجة خطأ في معرفة هويتهم ولا يتطلب توجيه اتهامات جنائية. وأجرى الإسرائيليون تحقيقا داخليا فيما يمكن ان يكون سوء تصرف عسكري لتفادي مزاعم عن ارتكاب جرائم حرب وجهتها لها وكالات تابعة للأمم المتحدة.
وقال المتحدث العسكري الإسرائيلي بيتر ليرنر، ان سلاح الجو أطلق النار على الاربعة ولم يتعرف عليهم كأطفال معتقدا انهم مسلحون في منطقة «يستخدمها حصريا متشددون.»، بينما قال شهود ان الصبية كانوا يلعبون كرة قدم في ذلك الوقت، بحسب رويترز.
وأضاف ليرنر في بيان نشره على موقع فيسبوك أمس أنه «بعد الاطلاع على نتائج التحقيق خلص المحامي العام في الجيش الى ان عملية الهجوم المعنية تتفق مع القانون المحلي الإسرائيلي ومتطلبات القانون الدولي». ووصف مقتل الاربعة بأنه «مأسوي».
وفي بيان منفصل، قال جيش الاحتلال إنه أغلق أيضا قضيتي هجمات 21 و29 يوليو 2014 على مبان سكنية والتي قتلت 22 فلسطينيا.
وأوضح البيان ان تحقيقات جنائية تجري بشأن هجوم وقع في التاسع من يوليو الماضي على مقهى في غزة الذي قتل تسعة أشخاص، كما تحقيقات مماثلة تجري حول المزاعم الخاصة بانتهاك جنود إسرائيليين حقوق محتجز فلسطيني وفتح النار بشكل غير قانوني على عيادة طبية في غزة.
من جهة أخرى، دعا وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أفيجدور ليبرمان، جيش الاحتلال إلى شن هجوم واسع على غزة وذلك عقب محاولة فاشلة لإطلاق صاروخ من القطاع على جنوب إسرائيل مساء أمس الاول.
وقال ليبرمان الذي يترأس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المعارض ـ في تصريح نقلته الإذاعة الإسرائيلية امس ـ «إن الوضع في جنوب البلاد صار لا يحتمل إذ يتعذر على سكانه ممارسة حياتهم الطبيعية»، مضيفا «لا نحتاج إلى قصف مواقع فارغة بل مخطط لإنهاء الحكم القائم هناك».
وكان الجيش الإسرائيلي قد اعلن أنه لم يتم رصد سقوط أي قذائف صاروخية في الأراضي الإسرائيلية وأن صافرات الإنذار دوت في منطقتي عسقلان ولاخيش بسبب محاولة فاشلة كما يبدو لإطلاق صاروخ من غزة الا أنه سقط داخل القطاع.

تايلند تنفي أي صلة لطلابها المعتقلين في باكستان بـ «داعش»

عواصم ـ رويترز ـ د.ب.أ: قال متحدث باسم حكومة تايلند إن الطلاب التايلنديين الخمسة الذين اعتقلوا في باكستان لمحاولتهم الصعود إلى طائرة وبحوزتهم مسدس وطلقات رصاص لا تربطهم صلات بتنظيم «داعش» أو أي منظمة اجرامية.
وقال الميجور جنرال سانسيرن كايوكامنيرد، نائب المتحدث باسم الحكومة، لرويترز: «ما من دليل لدينا على وجود أي صلات على الاطلاق بين الطلاب وأي منظمة اجرامية، ولذا فإن الأنباء بأن هناك صلة بين تنظيم الدولة الإسلامية والطلاب غير صحيحة».
وقال اودوموديت سيتابوتر، قائد الجيش التايلندي، للصحافيين، امس، أن تحقيقا حول عائلات الطلاب لم يجد أي صلات لهم بالعنف في جنوب البلاد.
وبدوره، اشار أنوسيت كوناكورن، الأمين العام لمجلس الأمن القومي التايلندي، الى إن الطلاب الأربعة الذين أطلق سراحهم أعيدوا إلى تايلند في حين يبقى الخامس محتجزا على ذمة التحقيق. وذكر مسؤولون في اسلام آباد أن السلطات تستجوب نحو 24 شخصا مشتبها بهم لتحديد ما إذا
كان الطلاب التايلنديون المعتقلون على صلة بأي جماعة إرهابية.
وقال مسؤول بالشرطة الباكستانية إن الطلاب اعتقلوا الاثنين الماضي في مطار إقبال الدولي في لاهور لمحاولة صعود طائرة تايلندية بمسدس وذخيرة موضوعة في حقيبة مسموح بأن يحتفظ بها الراكب على متن الطائرة.
وأضاف أن الطلاب احتجزوا لفترة وجيزة في أحد أقسام الشرطة ولكن تم تسليمهم إلى وكالات الاستخبارات من أجل مزيد من التحقيقات.
ونقلت صحيفة «بانكوك بوست» التايلندية عن مصادر استخباراتية لم تسمها قولها إنه يشتبه بأن اثنين منهم تدربا مع أعضاء بتنظيم «داعش».

مقرها تشاد وتضم أكثر من 8 آلاف شخص

قوة عسكرية أفريقية مشتركة لمكافحة «بوكو حرام»

أبوجا ـ وكالات: قررت نيجيريا والدول المجاورة لها ممثلة في تشاد وبنين والنيجر والكاميرون، تشكيل قوة تدخل عسكرية مشتركة متعددة الجنسيات لمكافحة حركة بوكو حرام المتشددة.
وستتكون قوة التدخل المشتركة الدولية من 8 آلاف و700 جندي وشرطي ومدني من نيجيريا وتشاد وكاميرون والنيجر وبنين، وسيكون مقر قيادتها في نجامينا، عاصمة تشاد، وسيرأسها الجنرال النيجيري توكور بوراتاي، بحسب ما ذكرت قناة «فرانس 24» أمس.
ومن المقرر أن تكون هذه القوة جاهزة للعمل بحلول 30 يوليو المقبل، وفقا لبيان صدر في ختام الاجتماع الذي عقد في مطار أبوجا بين ممثلي نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون.
وكان رؤساء دول وحكومات نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر وبنين قد عقدوا قمة في أبوجا بعد يومين من محادثات تمهيدية بين وزراء الدفاع والقادة العسكريين في هذه الدول.
جاء ذلك، فيما شكك مراقبون في ان تتمكن هذه القوة متعددة الجنسيات من دحر «بوكوحرام»، مشيرين إلى أن مؤشرات الاندثار النهائي لهذه الجماعة المسلحة، والتي عادت لتضرب بقوة، مؤخرا، في منطقة أقصى الشمال الكاميروني المحاذية لنيجيريا، لن تظهر قبل 5 سنوات على أقل تقدير.